الأمير الوليد يستقبل وزير التجارة الدولية والصناعة

الأمير الوليد يستقبل وزير التجارة الدولية والصناعة

□ **الرياض /فراس اليافعي :**

استقبل الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة في مكتبة بالرياض معالي داتوء سري مصطفى بن محمد وزير التجارة الدولية والصناعة الماليزية والوفد المرافق.

وقد تضمن الوفد المرافق لمعالي الوزير البروفيسور داتوء سيد عمر السقاف السفير الماليزي لدى المملكة العربية السعودية وداتوء نهار الدين نور الدين الرئيس التنفيذي والأستاذ أزمان محمود كبير مدراء هيئة تطوير الصناعة الماليزية والأستاذ فاسنتا كومار تارمالينجام المدير التنفيذي للشركة العقارية الماليزية الموحدة وممثلين من الوزارة.

وحضر اللقاء من جانب شركة المملكة القابضة الأستاذة هبة فطاني المديرة التنفيذية لإدارة العلاقات والإعلام.

وفي مستهل اللقاء، شكر الوزير الأمير الوليد على إستقباله وإتاحة الفرصة للقاء بسموه وتبادل الطرفان بعض المواضيع الإقتصادية والإستثمارية ذات الإهتمام المشترك بين المملكة العربية السعودية وماليزيا. وقال معالي الوزير أن زيارته للمملكة العربية السعودية تهدف لتقوية العلاقات بين البلدين.

كما دعا معالي الوزير الأمير الوليد لزيادة استثماراته في ماليزيا نظراً لتواجد سموه الاستثماري من خلال شركة المملكة القابضة في القطاع المصرفي عن طريق مجموعة سيتي جروب وفي القطاع الفندقي عن طريق فورسيزنز في لانكاوي ماليزيا.

وفي نهاية اللقاء، قدّم معاليه هدية تذكارية للأمير الوليد وشكر الوليد معاليه وودعه محملاً اياه تحياته لجلالة ملك ماليزيا ووعد بتلبية الدعوة في أقرب فرصة ممكنة.

السعودية تشارك في اجتماع مجلس وزراء العدل العرب في القاهرة

□ **الرياض / متابعات :**

يترأس وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى وفد وزارة العدل السعودية المشارك في أعمال مجلس وزراء العدل العرب في دورته السادسة والعشرين المنعقدة بالعاصمة المصرية القاهرة.

وأوضح أن الاجتماع سيتناول العديد من أوراق العمل المطروحة ومنها إعداد مشروع آلية تنفيذية لاتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي وإعداد مشروع بروتوكول عربي حول مكافحة القرصنة البحرية ووضع خطة استراتيجية عربية لتطوير القضاء وأنظمة العدالة وتطوير آليات عمل المجلس.

وأضاف الدكتور العيسى أن المجلس سيتناول اقتراحات وزارة العدل في الدول العربية ومنها إنشاء آلية متخصصة بمكافحة الاتجار بالبشر وتسليم واسترداد المجرمين والمحكوم عليهم والمقدم من الجمهورية السودانية واقتراح جمهورية العراق والمتعلق بإعداد مشروع قانون عربي موحد للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وإعداد مشروع قانون عربي استرشادي ينظم أحكام الاستثمار في الوطن العربي لتفعيل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية واقتراح الجمهورية اليمنية والمتعلق بإعداد مشروع اتفاقية عربية لتنظيم زراعة الأعضاء البشرية ومنع الاتجار فيها ومشروع اتفاقية عربية لمنع الاستنساخ البشري .

و سيشمل الاجتماع لقاء مشتركاً بين مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب للتباحث والتوقيع على العديد من الاتفاقيات العربية.

تقرير: حجم التداول العقاري الكويتي في نوفمبر الماضي (161.4) مليون دينار

□ **الكويت / متابعات :**

اظهر تقرير متخصص أن حجم التداول العقاري خلال شهر نوفمبر الماضي بلغ 4ر161 مليون دينار كويتي متراجعا بنسبة 23 في المئة عن شهر أكتوبر الذي سبقه.

وقال التقرير الأسبوعي لشركة كولدويل بانكر العالمية - فرع الكويت أن أداء قطاع العقارات السكنية تراجع خلال نوفمبر الماضي بنسبة 15 في المئة حيث بلغت قيمة تداولاته 8ر89 مليون دينار في 416 صفقة عقارية مقارنة بـ 8ر105 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام الماضي.

وأضاف إن تداول العقارات الاستثمارية تراجع بدوره أيضا بنسبة 64 في المئة خلال نوفمبر مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي بأن تداولات العقارات الاستثمارية في نوفمبر الماضي حوالي 58 مليون دينار من خلال 153 صفقة.

أما بالنسبة لتداولات العقارات التجارية فقال التقرير انها شهدت تداول اربعة عقارات بقيمة إجمالية بلغت 6ر5 مليون دينار في شهر نوفمبر الماضي كما شهد قطاع المخازن صفقتين في الشهر ذاته بقيمة 5ر13 مليون دينار مضيفا ان العقارات الصناعية شهدت تداول 8 صفقات بقيمةاجمالية بلغت 1ر4 ملايين دينار في نوفمبر الماضي.

وعلل التقرير أسباب التراجع في تداولات العقارات في نوفمبر الماضي مع مثيلتها من العام الماضي بسبب ان تداولات نوفمبر من العام الماضي كانت قياسية واستثنائية على صعيد مختلف القطاعات العقارية إضافة إلى شح السيولة خلال نوفمبر من العام الحالي.

وتوقع التقرير ان تتحسن ظروف سوق العقار المحلي مع بداية العام الجديد لاسيما في ظل اعتماد الشركات العقارية على استراتيجيات جديدة تسعى من خلالها الى تعويض الخسائر في ميزانياتها في العامين السابقين فضلا عن توجه العديد من الشركات لشراء عقارات تجارية بعد وصول أسعارها إلى مستويات مغرية .

أضواء

محمد الرميحي □

رفع حجاب الأوهام عن حالة المرأة العربية

كثيرا ما تحدثنا عن المرأة العربية وقد دبجت فيها الكتب الكثيرة والمقالات المتعددة ولكننا حتى الآن كمجتمع عربي ، لم نتوصل إلى تحديد دقيق لدور المرأة في المجتمع العربي ومستقبل هذا الدور نسمع عن المرأة كأم وكزوجة وأخت ونقرأ فيها أشعر المديح لهذه الأدوار ونفرح كثيرا إن قلنا إنها تقلدت المناصب العليا فأصبحت وزيرة أو سفيرة أو مديرة ولكن الدور الإجتماعي لها حتى الآن لم يتساو في الواقع المعيش مع الرجل لا من حيث المكانة ولا من حيث الدور ونتحدث عن التقدم والعولمة والوسائل الإعلامية المخترقة للمجتمعات والقارات واختزال العالم إلى قرية كونية ولكننا لا نرى دورا جديدا للمرأة العربية في المجتمع كشريك أو مكافئ لزميلها الرجل لا من حيث الوضع القانوني ولا من حيث القبول الإجتماعي ولا من حيث الدور التنموي ودون الحديث عن دور الشريك في التنمية في شكليه القانوني والإجتماعي للمرأة في المجتمعات العربية فإن ما نتحدث عنه من تنمية وتطور لمجتمعاتنا هو حديث خرافة أو على الأقل حديث مراوحة .

إن قضية المرأة العربية تحتاج إلى إعمال لفكر حديث ومتطور ومبتكر أكثر مما تحتاج إلى تكرار المقولات السابقة في التحرر والأنغلاق تحتاج إلى نظرة موضوعية تلائم بين المطلوب والممكن ولكن في سياق حضاري يأخذ بما أخذ به العالم من حولنا .

لقد تابعت المرأة خطى التطور في تاريخ المدنية الحديثة ، ولا زمت الرجل في جهاده الشاق نحو المدنية ،فإن كان الرجل قد ضحى بالكثير من جهده العضلي والعقلي في بناء دعائم الحضارة التي نستمتع بها اليوم ،والكشف عن بعض أسرار المجهول فيما حولنا ،فقد ضحت المرأة بجهد نفسي، فأعطت من روحها وعواطفها وإنفعالاتها ما قد يساوي أو يفوق ما قد أنفقه الرجل من جهد ، لقد عانت المرأة من عنف الرجل وظلمه أحقابا طويلة ، لو قدرناها لفاقت تضحيتها في هذا المجال تضحية الرجل ، ولولا فضل المرأة في العمل الشاق ، وتدبير شؤون الأسرة ، لتعذر على الرجل وحده أن يدب على الأرض ويكتشف أسرارها ، ولقد عرفنا اليوم من تاريخ الجماعة الإنسانية الأولى أن الفلاحة واكتشاف النار ، هما سببان أصيلان للحضارة الإنسانية ، قد إكتشفا من قبل المرأة .

الحوار حول حقوق المرأة في المجتمع العربي سرعان ما يتحول تكرارا إلى حوار أخلاقي ، خوفا على أخلاق المرأة من الفساد ، هكذا يتصدى البعض للوقوف أمام الحقوق الطبيعية والإنسانية للمرأة العربية ، في بعض مجتمعاتنا دخلت بعض الفئات في مقاومة شرسة ضد تعليم المرأة لأنها إن تعلمت –من وجهة نظرهم- وعرفت كيف تكتب ، أمكن لها مراسلة الآخرين والأتصال بهم ، هذه الحجة الساذجة من الخوف الوسواسي هي جزء من الخوف من التجديد ، وقد سقطت هذه الحجة بمنطقتنا اليوم ، ونحن في عصر الفضائيات والهواتف الدولية ، وحتى الأنترنت ، ويبتسم بعض أبناء وبنات الجيل الجديد غير مصدق أن هذه الحجة كانت إحدى قلاع الدفاع التقليدي ضد تعليم المرأة .

أما الحجة الثانية التي لا تبتعد عن الأولى خطأً فهي أن المرأة تتعرض إن عملت مع الرجل إلى خدش حيائها أو الأغواء من قبله ، ونجد أن ملايين النساء يعملن اليوم جنبا إلى جنب مع الرجل في المكتب والمصنع والمدرسة ومع ذلك فإن الشطط قليل ولا يكاد يخلو منه مجتمع ، مهما كانت القيود .

والحياة الحديثة تجبر المجتمعات اليوم على التكيف معها ، وهي حياة تبتعد كل يوم عن الكسل والدعة وتتطلب النشاط والمثابرة والمشاركة في مجالات التنمية المختلفة ، ما يعوق المرأة العربية في المجتمع العربي اليوم ليس نقص التشريع فقط ، فهناك بعض المجتمعات العربية ما زالت تقاوم مثل هذه التشريعات الحديثة وتتحايل في تأخير أو حرمان المرأة من هذه التشريعات ، إلا أن المشكلة الأهم هي أنه حتى في وجود التشريع فإن التطبيق ما زالت أمامه عقبات إجتماعية ، وهنا الخطورة الكامنة ، فإن يكون هناك تشريع ولا يكون هناك تنفيذ يعني أنه ليس هناك مجتمع دولة بالمعنى الحديث .

إن الخطاب العام للمستقبل هو الخطاب الديمقراطي، والتي تسعى المجتمعات العربية في السنوات الأخيرة من القرن الذي ينقضي –رسميا على الأقل – للحاق بهذا الخطاب ولو شكليا ، وتقديم تطبيقات مختلفة له منها : مساهمة المرأة في المجتمع كشريك ، وبالتالي لا يمكن لهذه المجتمعات أن تتجاهل نصف المجتمع وهي تدعي الديمقراطية وتحاول تطبيقها ، لقد سألت أحد كبار المسؤولين في برلمان عربي دخلت فيه المرأة مساهمة أخيرا : ماذا عن دورها داخل البرلمان ؟ فأجاب وأحسبه صادقا : إن المرأة دورها محدود جدا لأن الظروف الإجتماعية لا تسمح لها بأكثر من ذلك وتلك هي إحدى القضايا الخاصة بالمرأة العربية ، لأنها إن لم تحصل بعد على إعتراف إجتماعي بدورها يبقى الإعتراف القانوني ، مهما أخذ من صيغ ، شكليا بحتا ، وأيا كانت زاوية النظر التي نرى منها تطور المرأة العربية سواء من منظور المجتمع السياسي أو المجتمع المدني ، فإننا سوف نلاحظ أن هذا التطور هو كمي مظهري لم يؤد بعد إلى تغيرات نوعية جوهرية ، فالمرأة العربية الحضرية التي شاركت في مجال العمل بقوة التشريع لم يؤد خروجها إلى العمل الى تحررها ثقافيا واجتماعيا وتحررها من عقلية الحصار ، فلا تزال الثقافة السائدة هي ثقافة السيطرة للرجل في مقابل الخضوع للمرأة ، وهي عاجزة في بعض الطبقات الإجتماعية – مهما تعلمت- حتى عن إستخدام حقها وحريتها في إختيار شريك حياتها أو نوع عملها ناهيك عن القدرة على سفرها منفردة ، وتعدد التيارات الفكرية العربية تجاه الموقف من المرأة ، وهو تعدد إن أحسنا الظن به ، ومن المفروض أن يقود إلى محصلة ما تفيد المرأة ، إلا أن هذا التعدد لا يزال متحصنا خلف متاريس أيديولوجية عالية الجرس ، بعض هذه التيارات يسعى جاهدا للأستجابة للتغيرات التي طرأت على المجتمع والحصول على المزيد من الحقوق والمكاسب للمرأة ، ولكن هذه الطريقة من المكاسب تحسب لما يضيف إلى رصيده السياسي لا بتقديم نظرة إنسانية ،حديثة للمرأة كعضو في المجتمع ، وبعضها يريد أن يستمر الحال كما هو ، ويدافع عن الوضع القائم بدفوعات أخلاقية واجتماعية ، إلا أن جميع التيارات الفكرية العربية تعي بوضوح أهمية تجنيد المرأة للدفاع عن الأطروحات السياسية التي تراها مناسبة ، وقد يكون بعضها مضادا لمصالح المرأة ، كما تواجه هذه التيارات جميعا مشكلة إستيراد القيم الأيديولوجية والثقافية في الحركة النسوية العربية ولا تجد إلا في النادر من يدرس أزمة المرأة العربية من منطلق تراثي إجتماعي معاصر ومستنير ، وليس بالضرورة أن ما خطته المرأة العربية إلى أن تخطوه ، على الأقل في الشكل إن لم يكن في الجوهر .

وتؤكد أدبيات التنمية –من أي زاوية نظرت إليها- على أن أساس التنمية اليوم هو رأس المال الإجتماعي أي البشر وتتفاوت التنظيمات الإجتماعية في العالم من حيث الشكل ، فتعتبر اليابان مثلا مجتمعا يتميز بطابع المجتمعات التي تعمل طبقا لمفهوم الجماعة ، بينما تعتبر الولايات المتحدة على النقيض فهي إجتماعيا تعتبر رمزا للفردية والمبادرة ، هذا الإختلاف يمكن الإشارة إلى عدد كبير من عناصره الأخرى ، كالجمعيات التطوعية ، ودور الدين في المجتمع ، وشكل المؤسسات السياسية ، ولكن تتشابه البلدان في نظرتها لرأس المال البشري الذي يعتبره الجميع محركا للتنمية ، وهذا الرأسمال لا يقتصر على الرجل بل هو من الأثنين معا الرجل والمرأة ، بل إن دور المرأة يشكل الرافعة في التنمية الشاملة ، فلا يخفى على عاقل أهمية وخطورة دور الأم في عملية التنشئة الإجتماعية ، بسبب قربها من طفلها في السنين الأولى من عمره ، ودلت الجراسات على اهمية التنشئة الإجتماعية في تشكيل السلوك الإجتماعي للفرد ، وما صيحة شخصية تاريخية مثل هتلر عندما إستغاث «بالأم الألمانية» إلا درجة من درجات تحفيز التشكيل الإجتماعي وإن كان سلبيا في تلك الحالة ، وفي تاريخ الثقافات العالمية كما في تاريخ الثقافة العربية تأكيد لهذا الدور ، فالقول المنسوب لشكسبير (إن الأم التي تهز المهد بيمينها بينما تهز العالم بيسارها) أو قوبل حافظ إبراهيم في البيت الشعري المشهور :

الأم مدرسة إذا أعددتها
أعددت شعبا طيب الأعراق

هو تحصيل لأهمية تعليم وتدريب وتحرير المرأة ، ولكن يحتاج إلى مناقشة هو كيفية الإعداد ومحتواه ، هل هو إعداد لحمل تبعات مجتمع حديث ومتطور أوهو إعداد لحمل الماضي كما هو أو تزيينه أو إعادة إنتاجه ؟ ثم كيف يمكن أن نحول القيم المبتغاة من داخل الأسرة على إفتراض صلاح هذه القيم الى المجتمع ؟ إن من يدفع أكلاف غياب إجابات صحيحة عن هذه التساؤلات هو أجيالنا القادمة ، حيث إن إستمرارنا في العيش في فجوة العوالم المتفارقة يشوه مستقبلنا الذي نرجوه، فنحن لا نستطيع أن ننوب عن أي كان في عملية الموت الحضاري ، وقد قال أحد الحكماء (ليس سبب مشاكلنا ما لا نعرف ، إن سبب المشاكل هو ما نعرف ولم يحل بعد).

□ كاتب كويتي

مؤتمر أمن الخليج يناقش ((القوى الإقليمية وأمن الخليج .. الواقع والتطلعات))

□ **باريس/ متابعات :**

شاركت المملكة العربية السعودية ممثلة بجامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية ومركز الخليج للأبحاث، في مؤتمر أمن الخليج، الذي أقيم بالعاصمة الفرنسية باريس ، بمشاركة أكثر من مائتي شخصية عربية وعالمية من سياسيين ورسميين ودبلوماسيين وباحثين وأكاديميين ورجال مال وأعمال وإعلاميين عرب وأجانب.

وأتى هذا المؤتمر الدولي الخاص بأمن الخليج، ضمن «حوار باريس» الذي ينتهجه مركز الدراسات العربي الأوروبي أسلوباً ناجحاً لتشخيص التحديات والبحث عن وسائل مواجهتها، في محاولة منه لإلقاء الضوء على المخاطر التي تهدد أمن الخليج في ظل الظروف الراهنة التي تشهدها منطقة الخليج.

وأكد الدكتور صالح بكر الطيار (رئيس مركز الدراسات العربي الأوروبي)، أن انعقاد مثل هذا المؤتمر يأتي من أهمية منطقة الخليج، وما تمثله من مكانة جيواستراتيجية ولما تملكه من طاقات وإمكانيات، حيث سبق أن مرت هذه المنطقة منذ عقود بأزمات متلاحقة ذات أبعاد أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية إلى حد أنها باتت محط اهتمام ومتابعة حثيثة من كل القوى الفاعلة محلياً وإقليمياً ودولياً ؛ إضافة إلى ذلك فإن دول منطقة الخليج العربية لم تكن في يوم من الأيام بعيدة عن التأثر والتأثير في مجريات الأزمات الاقتصادية والسياسية العالمية والإقليمية.

و ناقش المؤتمر عدّة محاور أساسية، منها «القوى الإقليمية وأمن الخليج.. الواقع والتطلعات»، ومحور «القوى الدولية وأمن الخليج: دورها الحالي واستراتيجيتها»، و المشاريع النووية وتأثيرها على أمن الخليج»؛ والإرهاب والتطرف وأثرهما على أمن الخليج»، فيما تناقش الجلسة الأخيرة محور «نحو تحقيق الأمن المشترك للخليج العربي».

بورصة قطر تغلق على ارتفاع بنسبة 0.85 ٪

□ **الدوحة / متابعات :**

سجل المؤشر العام لبورصة قطر ارتفاعا بمقدار 74.41 نقطة أي ما نسبته 0.85 بالمائة ليصل إلى 8 آلاف و 816.38 نقطة مقابل 8 آلاف و 741.97 نقطة.

وتم خلال جلسة يوم أمس في قطاعات البنوك والمؤسسات المالية والتأمين والصناعة والخدمات تداول 18 مليونا و 997 ألفا و 857 سهما بقيمة 649 مليونا و 825 ألفا و 988.25 ريال نتيجة تنفيذ 6824 صفقة.

وذكرت النشرة اليومية للبورصة أن مؤشر قطاع البنوك والمؤسسات المالية الذي شهد تداول 6 ملايين و 366 ألفا و 733 سهما، بقيمة 320 مليونا و 776 ألفا و 50.70 ريال نتيجة تنفيذ 2102 صفقة، سجل ارتفاعا بمقدار 175.42 نقطة أي ما نسبته 1.29 بالمائة ليصل إلى 13 ألفا و 776.65 نقطة.

و حافظ مؤشر قطاع التأمين الذي شهد تداول 338 ألفا و 140 سهما بقيمة 21 مليونا و 525 ألفا و 647.40 ريال نتيجة تنفيذ 180 صفقة، على سعر إغلاقه السابق عند مستوى 7 آلاف و87.80 نقطة. كما سجل مؤشر قطاع الصناعة الذي شهد تداول مليون و 800 ألف و 592 سهما بقيمة 71 مليونا و792 ألفا و 451.45 ريال نتيجة تنفيذ 1152 صفقة، ارتفاعا بمقدار 60.37 نقطة أي ما نسبته 0.74 بالمائة ليصل إلى 8 آلاف و 204.39 نقطة.

كذلك سجل مؤشر قطاع الخدمات الذي شهد تداول 10 ملايين و 492 ألفا و 392 سهما بقيمة 235 مليونا و 731 ألفا و 838.70 ريال نتيجة تنفيذ 3390 صفقة، ارتفاعا بمقدار 14.93 نقطة أي ما نسبته 0.26 بالمئة ليصل إلى 5 آلاف و 666.77 نقطة.

وتم في جلسة امس تداول أسهم 41 شركة من الشركات الثلاث والأربعين المدرجة في البورصة، حيث ارتفعت أسهم 25 شركة، وانخفضت أسعار 10 شركات، وحافظت 6 شركات على سعر إغلاقها السابق. وبلغت رسملة السوق في نهاية جلسة التداول 462 مليارا و 570 مليونا و 145 ألفا و 409.50 ريال مقابل 460 مليارا و 339 مليونا و 638 ألفا و 887.70 ريال.